الحبيب أبو رقيبة ودوره في تأسيس تونس الحديثة

إبراهيم العربي المرابط*
قسم الدراسات السياحية ، كلية الآداب ، جامعة الزاوية ، ليبيا
e.almrabit@zu.edu.ly

تاريخ الارسال 2025/12/29م تاريخ القبول 2026/1/20م

Habib Bourguiba and His Role in Founding Modern Tunisia

Ibrahim Al-Arabi Al-Mrabit Department of Tourism Studies – Faculty of Arts, University of Zawiya e.almrabit@zu.edu.ly

Abstract:
This study examines Habib Bourguiba's role in founding modern Tunisia from independence (1956) to the end of his rule (1987). It analyzes his state-building project across political (legitimacy, institution-building, and power centralization), social (education reform, family and women's rights, state management of the religious sphere, and identity), and economic/developmental dimensions (a state-led model, cooperatives, human-capital investment, and the limits of regional equity). The study concludes that Bourguiba's experience achieved significant institutional modernization and social gains, yet embedded structural contradictions—especially centralization and restricted participation—that accumulated into long-term tensions, whose effects became more visible after 2011.

Keywords: Bourguiba; Modern Tunisia; State-building; Modernization; Political centralization; Social reforms; Development; Regional inequality; State–society relations; 1956–1987.

الملخـــــص:
تتناول الدراسة دور الحبيب بورقيبة في تأسيس تونس الحديثة منذ الاستقلال (1956–1987)، عبر تحليل مشروعه في بناء الدولة سياسيًا (ترسيخ الشرعية والمؤسسات وتركيز السلطة)، واجتماعيًا (إصلاح التعليم والأسرة والمرأة وتنظيم المجال الديني والهوية)، واقتصاديًا/تنمويًا (الدولة القائدة، التعاضد، الاستثمار في رأس المال البشري، وحدود العدالة الجهوية). وتخلص إلى أن التجربة حققت تحديثًا مؤسسيًا وتنمويًا مهمًا، لكنها حملت تناقضات بنيوية—خصوصًا المركزية وضعف المشاركة—أسهمت في توترات تراكمت وظهرت آثارها بوضوح بعد 2011.

كلمات مفتاحية: بورقيبة؛ تونس الحديثة؛ بناء الدولة؛ التحديث؛ المركزية السياسية؛ الإصلاحات الاجتماعية؛ التنمية؛ العدالة الجهوية؛ الدولة والمجتمع؛ 1956–1987.

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

المقدمـــــة:

مثّل استقلال تونس سنة 1956 نقطة تحوّل تاريخية في مسار تشكّل الدولة الوطنية الحديثة، إذ انتقلت البلاد من وضع الحماية الاستعمارية إلى وضع السيادة السياسية، وبدأت مرحلة جديدة من إعادة بناء الدولة والمجتمع والاقتصاد وفق تصورات حداثية قادتها النخبة الوطنية بزعامة الحبيب أبو رقيبة، ولم يكن الاستقلال مجرد حدث سياسي ينهي الوجود الاستعماري، بل كان بداية مشروع شامل لإعادة تشكيل البنية المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية لتونس، في إطار رؤية تهدف إلى بناء دولة مركزية قوية، ومجتمع حديث، واقتصاد وطني قادر على التنمية والاستقلال.

وقد ارتبط اسم الحبيب أبو رقيبة منذ تلك المرحلة بمشروع الدولة الحديثة، بوصفه القائد السياسي الذي قاد مفاوضات الاستقلال، ثم أشرف على وضع أسس النظام السياسي، وإعادة تنظيم الإدارة، وتحديث التعليم، وإصلاح المنظومة القانونية، وإطلاق سياسات اجتماعية واقتصادية هدفت إلى إخراج تونس من التخلف الاستعماري وبناء نموذج وطني للتحديث (بلخوجة، 1999: 87)، غير أن هذا المشروع لم يكن محل إجماع، إذ أثار جدلًا واسعًا حول طبيعته وحدوده، وحول مدى توافقه مع الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والدينية للمجتمع التونسي. ومن ثم فإن دراسة دور الحبيب أبو رقيبة في تأسيس تونس الحديثة تكتسب أهمية خاصة لفهم طبيعة الدولة الوطنية في تونس، وحدود نجاحها وإخفاقها، ومسارات التحول التي عرفها المجتمع التونسي منذ الاستقلال، كما تتيح هذه الدراسة مقاربة أعمق لإشكالية التحديث في العالم العربي، من خلال تحليل تجربة تونس بوصفها نموذجًا لمحاولة بناء دولة حديثة من أعلى، تجمع بين الاستقلال السياسي، وإعادة التنظيم الاجتماعي، وبناء الاقتصاد الوطني، في سياق داخلي وإقليمي ودولي معقّد (بشارة، 2013: 91).

وتسعى هذه الدراسة إلى تحليل مشروع أبو رقيبة في تأسيس تونس الحديثة من خلال تتبع مساراته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية، ورصد أهدافه وآلياته ونتائجه، مع إبراز التحديات التي واجهها، والجدل الذي أثاره، وأثره طويل المدى في بنية الدولة والمجتمع التونسيين.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في محاولة فهم طبيعة الدور الذي لعبه الحبيب أبو رقيبة في تأسيس الدولة التونسية الحديثة بعد الاستقلال، وحدود هذا الدور في تحقيق

تحول شامل سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا وتنمويًا، فعلى الرغم من أن التجربة التونسية تُقدَّم غالبًا بوصفها نموذجًا ناجحًا نسبيًا لبناء دولة وطنية حديثة في العالم العربي، فإن هذا النجاح ظل محل نقاش بسبب الطابع المركزي والفوقي الذي اتسم به مشروع التحديث، وما ترتب عليه من توترات بين الدولة والمجتمع .

كما تتمثل الإشكالية في التناقض بين الأهداف المعلنة لمشروع أبو رقيبة، التي تمثلت في بناء دولة حديثة مستقلة وقادرة على التنمية، وبين الآثار الاجتماعية والثقافية والسياسية التي رافقت هذا المشروع، خاصة في ما يتعلق بإعادة تشكيل القيم الاجتماعية، وتنظيم المجال الديني، وحدود المشاركة السياسية، فقد أدى هذا التناقض إلى ظهور فجوة بين الدولة والنخب الحاكمة من جهة، وقطاعات اجتماعية واسعة من جهة أخرى، وهو ما جعل مشروع التحديث محل قبول وإشكال في آن واحد.

وتتجلى المشكلة كذلك في صعوبة تقييم تجربة أبو رقيبة بمعايير موحدة، إذ يمكن النظر إليها من زاوية سياسية بوصفها تجربة بناء دولة مستقرة ومؤسسات قوية، ومن زاوية اجتماعية بوصفها تجربة أحدثت تحولات عميقة في بنية المجتمع، ومن زاوية اقتصادية بوصفها محاولة لبناء اقتصاد وطني مستقل، ومن زاوية ثقافية بوصفها مشروعًا أعاد تعريف الهوية والقيم، هذا التعدد في زوايا النظر يجعل من تقييم الدور التاريخي لأبو رقيبة مسألة إشكالية تتطلب مقاربة تحليلية شاملة .

وعليه، تتمحور مشكلة الدراسة حول السؤال الآتي: إلى أي مدى نجح الحبيب أبو رقيبة في تأسيس تونس الحديثة على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية، وما هي حدود هذا النجاح وإخفاقاته في ضوء طبيعة المجتمع التونسي وسياقه التاريخي؟ وهل كان مشروعه يمثل استجابة تاريخية ضرورية لمرحلة ما بعد الاستعمار، أم أنه حمل في داخله عناصر توتر بنيوية ظهرت آثارها لاحقًا؟

تساؤلات الدراسة:

التساؤل الرئيسي: إلى أي مدى أسهم الحبيب أبو رقيبة في تأسيس تونس الحديثة على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية؟

الأسئلة الفرعية:

1.ما طبيعة الدور السياسي الذي قام به الحبيب أبو رقيبة في بناء مؤسسات الدولة التونسية بعد الاستقلال؟

2.كيف أثرت سياسات أبو رقيبة الاجتماعية في بنية المجتمع التونسي وقيمه وعلاقاته؟

3.ما ملامح السياسة الاقتصادية والتنموية في عهد أبو رقيبة، وما مدى نجاحها في

تحقيق التنمية والاستقلال الاقتصادي؟
4.ما الأثر طويل المدى لمشروع أبو رقيبة في تشكيل الدولة والمجتمع في تونس؟

أهداف الدراسة:

1.تحليل الدور السياسي للحبيب أبو رقيبة في تأسيس مؤسسات الدولة التونسية الحديثة.
2.دراسة أثر سياساته الاجتماعية في بنية المجتمع التونسي وقيمه.
3.تحليل السياسات الاقتصادية والتنموية في عهده وتقييم مدى نجاحها.
4.تقييم الأثر طويل المدى لمشروع أبو رقيبة في تشكيل الدولة والمجتمع في تونس.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية : تسهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بتاريخ الدولة الوطنية في تونس، من خلال تقديم تحليل متكامل لدور الحبيب أبو رقيبة في تأسيس الدولة الحديثة من زوايا سياسية واجتماعية واقتصادية وتنموية، وربط هذه التجربة بسياق التحديث في العالم العربي.

الأهمية التطبيقية: تساعد نتائج هذه الدراسة صانعي القرار والباحثين في فهم مسارات بناء الدولة بعد الاستقلال، واستخلاص الدروس من تجربة تونس في إدارة التحول السياسي والاجتماعي والاقتصادي، بما يفيد في تقييم سياسات الإصلاح والتنمية في الدول العربية المعاصرة.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على تحليل دور الحبيب أبو رقيبة في تأسيس الدولة التونسية الحديثة بعد الاستقلال، من حيث أبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية، دون التوسع في تجارب دول عربية أخرى إلا في حدود المقارنة التفسيرية.
الحدود المكانية: تنحصر الدراسة في الدولة التونسية بوصفها مجال التحليل الرئيس.
الحدود الزمانية : تغطي الدراسة الفترة الممتدة من استقلال تونس سنة 1956 إلى نهاية حكم الحبيب أبو رقيبة سنة 1987، مع الإشارة إلى ما بعدها عند الضرورة التحليلية.
الحدود البشرية : تركّز الدراسة على النخب السياسية والفكرية والاجتماعية المؤثرة في مرحلة ما بعد الاستقلال، وفي مقدمتها الحبيب أبو رقيبة والنخبة الحاكمة المحيطة

به.

المنهج المتبع في الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي في تتبع مسار استقلال تونس، وبناء الدولة الوطنية الحديثة، وتحليل دور الحبيب أبو رقيبة في هذه المرحلة من خلال ربط الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية بسياقها التاريخي.

كما توظف الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في عرض السياسات والإصلاحات التي انتهجها أبو رقيبة، ووصف انعكاساتها على المجتمع والاقتصاد والتنمية، وتحليل آثارها ونتائجها.

وتستعين الدراسة كذلك بـــ المنهج المقارن في حدود معينة، وذلك من خلال مقارنة التجربة التونسية بتجارب دول عربية أخرى عند الحاجة التفسيرية، بهدف إبراز خصوصيات التجربة التونسية واستخلاص دلالاتها العامة.

وتعتمد الدراسة في جمع مادتها العلمية على تحليل الوثائق التاريخية، والخطابات السياسية، والنصوص القانونية، والدراسات الأكاديمية المتخصصة، مع إخضاعها للنقد التاريخي والتحليل العلمي لضمان الموضوعية والدقة.

الدراسات السابقة:

1- **دراســـــــــــة :** براكني، عبد الباقي؛ شلالي، عبد الوهاب(2020) ، بعنوان: التوجهات الفكرية والإيديولوجية للحبيب بورقيبة وأثرها في بناء الدولة التونسية الحديثة، هدفت الدراسة إلى تحليل مرتكزات مشروع بورقيبة الفكري والسياسي (الدولة/الهوية/التحديث) وكيف انعكس على بناء مؤسسات الدولة الحديثة بعد الاستقلال، مع تتبّع أثر ذلك على البنية الاجتماعية والثقافية، واتبعت منهجًا تاريخيًا–تحليليًا قائمًا على تحليل الخطاب السياسي والوثائق الدستورية والإصلاحات التشريعية، وأسفرت الدراسة عن النتائج الآتية:

ـــأن بورقيبة أسّس لشرعية "تحديثية" ربطت الدولة بالتنمية والتعليم وتحرير المرأة، مع توظيف الدين رمزيًا لتدعيم المشروع.

ـــ أن نموذج الدولة التونسية الحديثة تشكّل عبر مركزية الدولة وإعادة هندسة المجال الديني والتعليمي بما يخدم الدولة الوطنية .

2- **دراســـــــــــة :** مكارثي، روري(2014) ، بعنوان: إعادة التفكير في العلمانية في تونس ما بعد الاستقلال (Re-thinking secularism in post-independence Tunisia)، هدفت الدراسة إلى تفكيك فكرة "علمانية تونس" بوصفها ممارسة دولة

لإدارة المجال الديني لا فصلاً تامًا بين الدين والسياسة، مع قراءة سياسات بورقيبة ثم بن علي تجاه الزيتونة والخطاب الديني والرموز العامة، واعتمدت منهج تحليل سياسات/خطاب مع توثيق تاريخي لمسار الإصلاحات، وأسفرت الدراسة عن النتائج الآتية:

ـــــ أن الدولة أعادت تعريف الدين "رسميًا" وربطته بالتنمية والشرعية السياسية بدل إقصائه نهائيًا.

ـــــ أن هذا التدبير للمجال الديني ساهم لاحقًا في تعقيد العلاقة مع الإسلاميين وفتح مساحات صراع حول "هوية الدولة ."

3- **دراسة** الصادقي، لربي(2016) ، بعنوان: النهضة: التأسيس الثاني :Ennahda) (Second Founding، هدفت الدراسة إلى تفسير تحوّلات حركة النهضة بعد الثورة (من حركة "هوية/دعوة" إلى فاعل سياسي أكثر براغماتية)، وربط ذلك بالإرث السياسي للدولة الوطنية منذ بورقيبة وبنيتها المركزية وإدارة المجال الديني، واعتمدت منهج تحليل سياسي–مؤسسي لمسار الحركة وخياراتها الاستراتيجية، وأسفرت الدراسة عن النتائج الآتية:

ـــ أن تحوّلات النهضة ترتبط بمحاولة التكيّف مع "دولة وطنية قوية" تشكّلت تاريخيًا على قاعدة تحديثية مركزية.

ـــ أن صراع التحديث/المحافظة يتجدد عبر تنازع الشرعيات: شرعية الدولة الوطنية مقابل شرعية المرجعية الدينية في المجال العام .

4- **دراسة** صوفي، محمد داوود(2018) ، بعنوان: الجمهورية التونسية وإعادة هيكلة المؤسسات الاجتماعية–الاقتصادية: قراءة موجزة لمشروع بناء الدولة عند بورقيبة، هدفت الدراسة إلى تحليل ملامح "بناء الدولة" عبر السياسات الاقتصادية والاجتماعية (التعليم، الإدارة، التنظيمات، وإعادة تشكيل المؤسسات) في عهد بورقيبة، وقياس أثر ذلك على تحديث المجتمع وبنية الدولة، واتّبعت منهجًا تاريخيًا–تحليليًا يعتمد القراءة الوثائقية لمسارات الإصلاح المؤسسي، وأسفرت الدراسة عن النتائج الآتية:

ـــ أن مشروع بورقيبة ربط التحديث بإعادة بناء المؤسسات وتوجيه الاقتصاد نحو الدولة الراعية/المُنظمة.

ـ أن التحولات المؤسسية خلقت إنجازات تنموية وتعليمية، لكنها رافقها توتر اجتماعي وسياسي بسبب المركزية وحدود المشاركة .

5- **دراسة** كوكّو، فابريزيو ليوناردو؛ بونتشي، أليساندرا(2024) ، بعنوان: الأمن والدين في التحول الديمقراطي في تونس: إعادة تمثّل الرقابة عبر السرديات الدينية

وديناميات النوع الاجتماعي، هدفت الدراسة إلى تتبّع استمرارية بعض أنماط الدولة في ضبط المجال الديني/الوعظي وتقاطعه مع مفهوم "الأمن" بعد 2011، مع الإحالة إلى جذور تاريخية في سياسات الدولة منذ مرحلة بورقيبة في إدارة الدين ودمجه ضمن الإطار الرسمي، واعتمدت منهجًا نوعيًا وتحليلًا لممارسات وخطابات مؤسسية مرتبطة بالشأن الديني، وأسفرت الدراسة عن النتائج الآتية:

ـــ أن علاقة الدولة بالدين لا تُفهم فقط كصراع هوية، بل كحقل سياسات ورقابة وإدارة للمجال العام.

ـــ أن إرث الدولة الوطنية في "تأطير الدين" يظل حاضرًا بأشكال مختلفة حتى ضمن السياق الديمقراطي وما بعده .

التعقيب على الدراسات السابقة:

تُظهر الدراسات السابقة اهتمامًا واضحًا بتفسير مشروع بورقيبة التحديثي وأثره في بناء الدولة الوطنية، وببحث علاقة الدولة بالمجال الديني وتحولاتها، كما تناولت بعض الأعمال تطور التيار الإسلامي/النهضة في سياق الإرث البورقيبي، ومع ذلك، يغلب على هذه الدراسات إما التركيز على البعد الفكري–الأيديولوجي لمشروع بورقيبة، أو قراءة العلاقة بين الدولة والدين من زاوية سياسية/أمنية، أو الاقتصار على مرحلة ما بعد 2011 بوصفها لحظة تحوّل.

الفجوة البحثية:

تتمثل الفجوة البحثية في نقص الدراسات التي تقدّم معالجة تركيبية شاملة لدور بورقيبة في تأسيس تونس الحديثة من منظور متعدد الأبعاد (سياسي–اجتماعي–اقتصادي–تنموي) ضمن إطار واحد يربط بين سياسات الاستقلال وبناء الدولة ونتائجها طويلة المدى، كما أن الربط المنهجي بين التحولات التنموية والاقتصادية من جهة، وبين إعادة تنظيم المجال الديني والتوازنات الاجتماعية من جهة أخرى، ما يزال محدودًا في الأدبيات، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى تغطيته.

تقسيمات الدراسة:

المبحث الأول: الاستقلال وبناء الدولة التونسية من منظور سياسي ، والمبحث الثاني: التحولات الاجتماعية في تونس بعد الاستقلال ودور أبو رقيبة فيها ، والمبحث الثالث: السياسات الاقتصادية والتنموية في عهد أبو رقيبة ، والمبحث الرابع: أثر مشروع أبو رقيبة في تشكيل الدولة والمجتمع على المدى الطويل . الخاتمة ، والنتائج والتوصيات ، وقائمة المصادر والمراجع

المبحث الأول ـ الاستقلال وبناء الدولة التونسية من منظور سياسي:

تمهيد:

مثّل استقلال تونس سنة 1956 لحظة مفصلية في تاريخها السياسي، إذ انتقلت البلاد من وضع الحماية الفرنسية إلى بناء كيان سياسي سيادي يسعى إلى ترسيخ سلطته داخليًا وانتزاع اعترافه خارجيًا، ولم يكن هذا الانتقال مجرد استبدال سلطة استعمارية بسلطة وطنية، بل كان بداية مسار طويل لإعادة تأسيس الدولة ومؤسساتها، وصياغة نظام سياسي جديد، وبناء شرعية وطنية حديثة تستند إلى الاستقلال والتنمية والوحدة الوطنية.

وفي هذا السياق، برز دور الحبيب أبو رقيبة بوصفه القائد السياسي الذي قاد عملية الانتقال من الاستعمار إلى الدولة الوطنية، وأشرف على إعادة تنظيم السلطة، وتأسيس مؤسسات الحكم، وترسيخ مركزية الدولة، بما مكّن من بناء دولة مستقرة نسبيًا مقارنة بالعديد من الدول العربية بعد الاستقلال (الهرماسي، 2001: 42)، ومن ثم فإن دراسة الاستقلال من منظور سياسي تستلزم تحليل مسار بناء الشرعية، وتشكيل النظام السياسي، وآليات تركيز السلطة، ودور أبو رقيبة في هذا كله.

أولًا ـ الاستقلال السياسي وبناء الشرعية الوطنية:

تحقّق الاستقلال السياسي لتونس بعد مسار طويل من النضال السياسي والمفاوضات قادها الحزب الدستوري الجديد بزعامة الحبيب أبو رقيبة، والذي استطاع أن يقدّم نفسه بوصفه الممثل الشرعي الوحيد للإرادة الوطنية، وقد مكّن هذا الوضع أبو رقيبة من الانتقال من موقع زعيم الحركة الوطنية إلى موقع مؤسس الدولة الحديثة، وهو ما منح مشروعه السياسي شرعية مزدوجة: شرعية التحرر من الاستعمار، وشرعية البناء الوطني (بلخوجة، 1999: 121).

وقد استُخدمت هذه الشرعية في إعادة تشكيل النظام السياسي، حيث جرى إلغاء النظام الملكي، وإعلان الجمهورية سنة 1957، واعتماد دستور 1959 الذي رسّخ نظامًا رئاسيًا قويًا يمنح رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة في إدارة الدولة وتوجيه السياسات العامة، وقد برّر أبو رقيبة هذا الخيار بالحاجة إلى الاستقرار السياسي وتجنب الفوضى والانقسامات في مرحلة ما بعد الاستقلال (العروي، 1996: 74).

غير أن تركيز الشرعية في شخص الزعيم والحزب الحاكم أدى تدريجيًا إلى تهميش التعددية السياسية وإضعاف المعارضة، وهو ما جعل الدولة الوطنية تتأسس منذ البداية على نموذج مركزي قوي، يربط الاستقلال بالوحدة والانضباط أكثر مما يربطه

بالتعددية والمشاركة (النويري، 2011: 58).

يرى الباحث أن الاستقلال السياسي في تونس لم يكن مجرد انتقال للسيادة من الاستعمار إلى الدولة الوطنية، بل كان عملية إعادة تأسيس للشرعية نفسها، حيث انتقلت الشرعية من شرعية مقاومة الاستعمار إلى شرعية بناء الدولة والتنمية، وقد نجح أبو رقيبة في توظيف رمزية الاستقلال لتوحيد المجتمع حول مشروع وطني، إلا أن هذه الشرعية تحولت تدريجيًا من شرعية جماعية إلى شرعية متمركزة في شخص الزعيم والدولة، وهو ما جعل الشرعية الوطنية قوية في بدايتها، لكنها هشّة في المدى الطويل لارتباطها بالقيادة الفردية أكثر من ارتباطها بالمؤسسات.

ثانيًا- بناء المؤسسات الدستورية وتركيز السلطة السياسية:

بعد إعلان الجمهورية واعتماد دستور 1959، شرعت الدولة التونسية في بناء مؤسساتها الدستورية والتنفيذية على أساس نظام رئاسي قوي يمنح رئيس الجمهورية موقعًا مركزيًا في صنع القرار السياسي، وقد صُمّم هذا النظام ليضمن وحدة السلطة وسرعة اتخاذ القرار في مرحلة اعتُبرت حساسة ومليئة بالتحديات الداخلية والخارجية (العروي، 1996: 79).

وقد تجلّى هذا التوجه في توسيع صلاحيات الرئيس على حساب البرلمان، وفي ربط الإدارة والحزب والدولة ضمن شبكة واحدة متداخلة، حيث أصبح الحزب الدستوري الحاكم بمثابة الذراع السياسية للدولة، وأداة لضبط المجتمع وتنظيمه سياسيًا (الهرماسي، 2001: 47)، وبهذا المعنى، لم تتأسس المؤسسات السياسية بوصفها فضاءات مستقلة للتنافس والمساءلة، بل بوصفها أدوات لتنفيذ مشروع الدولة الوطنية وتكريس سلطتها.

وقد أدّى هذا البناء المؤسسي إلى تحقيق قدر من الاستقرار السياسي ومنع الانقسامات الحادة التي عرفتها دول عربية أخرى بعد الاستقلال، غير أنه في المقابل قيّد تطور الحياة الديمقراطية، وأضعف المشاركة السياسية، ورسّخ ثقافة الطاعة والانضباط بدل ثقافة التعدد والمساءلة (عبد اللطيف، 2014: 63).، ومن ثم فإن بناء المؤسسات في عهد أبو رقيبة جمع بين بعدين متناقضين: بناء دولة قوية ومتماسكة من جهة، وإضعاف إمكان تطور دولة قانون ديمقراطية تعددية من جهة أخرى.

يرى الباحث أن اختيار النظام الرئاسي القوي كان خيارًا تاريخيًا مفهومًا في سياق الخروج من الاستعمار والحاجة إلى الاستقرار، إلا أنه أسّس في الوقت نفسه لنمط حكم مركزي قيّد تطور الحياة السياسية التعددية، فالمؤسسات لم تُبنَ بوصفها آليات توازن ومساءلة، بل بوصفها أدوات تنفيذ لمشروع الدولة، وهو ما جعل الدولة قوية شكليًا،

لكنها ضعيفة من حيث قابلية الإصلاح الذاتي واستيعاب الاختلاف.

ثالثًا ـ السياسة الخارجية وترسيخ الاعتراف الدولي بالدولة التونسية:

أدرك الحبيب أبو رقيبة منذ بداية الاستقلال أن ترسيخ الدولة الوطنية لا يكتمل دون اعتراف دولي واسع ومكانة إقليمية واضحة، لذلك أولى السياسة الخارجية أهمية خاصة بوصفها أداة لتعزيز السيادة، وتثبيت الشرعية الدولية، وجذب الدعم الاقتصادي والسياسي اللازم لبناء الدولة الحديثة (رمضان، 2005: 41).

وقد انتهجت تونس في عهد أبو رقيبة سياسة خارجية معتدلة وبراغماتية، قائمة على مبدأ عدم الانحياز النسبي، والانفتاح على الغرب، والحفاظ على علاقات متوازنة مع العالم العربي، وهو ما مكّنها من تجنب الصراعات الإقليمية الكبرى، والحصول على دعم اقتصادي وتقني من الدول الغربية والمنظمات الدولية (بشارة، 2013: 112).

كما أسهم هذا التوجه في تقديم تونس دوليًا بوصفها نموذجًا للاستقرار والاعتدال في المنطقة، وهو ما عزز من مكانة الدولة الناشئة، ووفّر لها هامش حركة أوسع في إدارة شؤونها الداخلية بعيدًا عن الضغوط المباشرة (رمضان، 2005: 53).

غير أن هذا الخيار الخارجي لم يكن محل إجماع داخلي، إذ اعتبرته بعض القوى السياسية انحيازًا مفرطًا للغرب، وإضعافًا للبعد القومي والعربي للسياسة التونسية، وهو ما أسهم في تعميق بعض التوترات السياسية والفكرية داخل المجتمع التونسي (الجابري، 1991: 88).

يرى الباحث أن السياسة الخارجية البراغماتية لأبو رقيبة كانت عنصرًا مهمًا في حماية الدولة الناشئة من العزلة والصراعات، وفي توفير الدعم الاقتصادي والسياسي لبناء المؤسسات، غير أن هذا الخيار أضعف في المقابل البعد القومي والعربي في السياسة التونسية، وخلق فجوة بين الخطاب الوطني الداخلي والانخراط الخارجي، وهو ما جعل السياسة الخارجية عامل استقرار دولي، لكنها لم تتحول إلى عنصر تعبئة وطنية جامعة.

رابعًا- إدارة المعارضة وحدود النموذج السياسي البورقيبي:

اعتمد النظام السياسي في عهد الحبيب أبو رقيبة على مبدأ وحدة السلطة ووحدة القرار بوصفهما شرطين ضروريين لبناء الدولة الوطنية وتحقيق الاستقرار بعد الاستقلال، غير أن هذا التوجه أدى تدريجيًا إلى تضييق المجال السياسي، وتهميش القوى المعارضة، سواء كانت ليبرالية أو يسارية أو إسلامية، بحجة حماية الدولة من الانقسام والاضطراب (النويري، 2011: 64).

وقد تمثلت إدارة المعارضة في مزيج من الاحتواء والتهميش والمواجهة القانونية

والأمنية، حيث جرى دمج بعض النخب في مؤسسات الدولة والحزب الحاكم، في حين جرى إقصاء أو تقييد نشاط قوى أخرى اعتُبرت مهددة للوحدة الوطنية أو للمشروع التحديثي للدولة (العابد، 2017: 51). وأدّى هذا النمط من الحكم إلى خلق استقرار سياسي ظاهري، لكنه راكم في الوقت نفسه توترات كامنة داخل المجتمع، تمثلت في ضعف الثقة بين الدولة وقطاعات اجتماعية واسعة، وتراجع المشاركة السياسية، وغياب قنوات مؤسسية فعّالة للتعبير عن المطالب الاجتماعية والسياسية، وهو ما ظهرت آثاره لاحقًا في شكل احتجاجات وأزمات سياسية (الهرماسي، 2001: 58).

ومن ثم فإن النموذج السياسي البورقيبي جمع بين نجاحه في بناء دولة قوية ومستقرة، وبين إخفاقه في بناء نظام سياسي تعددي قادر على استيعاب الاختلاف الاجتماعي والسياسي.

يرى الباحث أن إدارة المعارضة عبر الاحتواء والتهميش والمواجهة ساهمت في الحفاظ على الاستقرار على المدى القصير، لكنها قوّضت إمكانية بناء عقد اجتماعي قائم على المشاركة والثقة المتبادلة، وقد أدى هذا إلى تراكم توترات اجتماعية وسياسية لم تجد قنوات مؤسسية للتعبير، فانفجرت لاحقًا في شكل احتجاجات وأزمات سياسية، ومن ثم فإن الاستقرار الذي حققه النموذج البورقيبي كان استقرارًا إداريًا أكثر منه استقرارًا اجتماعيًا عميقًا.

بيّن هذا المبحث أن مشروع الحبيب أبو رقيبة في تأسيس الدولة التونسية الحديثة ارتكز أساسًا على بناء شرعية وطنية قائمة على الاستقلال والتنمية، وترسيخ دولة مركزية قوية ذات مؤسسات حديثة ونظام سياسي رئاسي واسع الصلاحيات، وقد مكّن هذا الخيار تونس من تحقيق قدر مهم من الاستقرار السياسي، وتفادي الانقسامات الحادة التي عرفتها دول عربية أخرى بعد الاستقلال، كما ساعد على تثبيت السيادة الوطنية والحصول على الاعتراف الدولي.

غير أن هذا النموذج حمل في داخله حدودًا بنيوية تمثلت في تركيز السلطة، وتقييد التعددية السياسية، وإضعاف الوسائط بين الدولة والمجتمع، وهو ما جعل الاستقرار السياسي يتحقق على حساب المشاركة والشرعية التعددية، ومن ثم فإن الدولة التونسية الحديثة تأسست بوصفها دولة قوية إداريًا، لكنها محدودة من حيث قدرتها على استيعاب الاختلاف السياسي والاجتماعي، وهو ما ترك آثارًا طويلة المدى في مسار التحول السياسي لاحقًا.

وعليه، فإن المبحث يخلص إلى أن تجربة أبو رقيبة السياسية كانت تأسيسية وضرورية

في سـياقها التاريخي، لكنها أسـسـت في الوقت نفسـه لنمط من الحكم جعل الانتقال الديمقراطي لاحقًا أكثر تعقيدًا، بسبب غياب التوازن بين قوة الدولة وقوة المجتمع.

المبحث الثاني ـ التحولات الاجتماعية في تونس بعد الاستقلال ودور أبو رقيبة فيها:

تمهيد:

شكّلت التحولات الاجتماعية أحد أبرز أبعاد مشروع بناء الدولة التونسية الحديثة بعد الاستقلال، إذ لم يقتصر مشروع أبو رقيبة على إعادة تنظيم السلطة السياسية، بل سعى كذلك إلى إعادة تشكيل بنية المجتمع وقيمه وأنماط عيشه بما يتوافق مع تصور حداثي للدولة والمجتمع، وقد شملت هذه التحولات مجالات الأسرة، والتعليم، والمرأة، والدين، واللغة، والعلاقات الاجتماعية، في إطار سياسة هدفت إلى نقل المجتمع التونسي من بنية تقليدية إلى بنية حديثة مندمجة في مشروع الدولة الوطنية (الحبيب، 2004: 22).

وقد أثارت هذه السياسات الاجتماعية جدلًا واسعًا، إذ رآها البعض ضرورية لتحقيق التحديث والتحرر الاجتماعي، في حين اعتبرها آخرون تدخلًا قسريًا في بنية المجتمع وقيمه الثقافية والدينية، ومن ثم فإن تحليل التحولات الاجتماعية في عهد أبو رقيبة يستوجب الوقوف على طبيعة هذه السياسات، وأهدافها، وآثارها، وحدود قبولها اجتماعيًا.

أولًا- إصلاح التعليم وبناء الإنسان الوطني الجديد:

اعتبر أبو رقيبة التعليم حجر الزاوية في مشروع بناء الدولة الحديثة، إذ رأى أن بناء المؤسسات لا يمكن أن ينجح دون بناء الإنسان القادر على حمل مشروع التحديث، لذلك أولت الدولة اهتمامًا كبيرًا بتعميم التعليم، وتحديث المناهج، وربط المدرسة بمشروع الدولة الوطنية، بما يسهم في إنتاج مواطن جديد يتماهى مع قيم الحداثة والعقلانية والانتماء الوطني (الشرفي، 2001: 41).

وقد أدى هذا الإصلاح إلى ارتفاع نسب التمدرس، وتوسيع قاعدة المتعلمين، وخلق نخبة جديدة مرتبطة بالدولة الحديثة ومؤسساتها، غير أن هذا التحول ترافق مع تراجع دور التعليم الديني التقليدي، وخاصة مؤسسة الزيتونة، وهو ما أثار توترات ثقافية ودينية حول هوية المجتمع ومسار تحديثه (بن سلامة، 1996: 37).

يرى الباحث أن إصلاح التعليم كان من أنجح أدوات مشروع أبو رقيبة، لأنه نقل المجتمع من محدودية الأمية إلى توسيع قاعدة المتعلمين وربطهم بالدولة الوطنية الحديثة، غير أن هذا النجاح ارتبط بتغليب البعد الوظيفي للتعليم (خدمة الدولة والتنمية) على البعد النقدي، وهو ما أسهم في إنتاج مواطن مندمج في الدولة أكثر من كونه مشاركًا في نقدها أو مساءلتها.

ثانيًا ـ إصلاح أوضاع المرأة والأسرة وتغيير البنية الاجتماعية التقليدية:

مثّل إصلاح وضعية المرأة والأسرة أحد أبرز معالم التحول الاجتماعي في تونس بعد الاستقلال، حيث اعتبر أبو رقيبة أن تحديث المجتمع لا يكتمل دون تحرير المرأة وإعادة تنظيم الأسرة على أسس قانونية حديثة، وقد تجسّد ذلك أساسًا في إصدار مجلة الأحوال الشخصية سنة 1956، التي ألغت تعدد الزوجات، وقيّدت الطلاق، ومنحت المرأة مكانة قانونية أقوى داخل الأسرة (الجلاصي، 2007: 29).

وقد أسهمت هذه الإصلاحات في إحداث تحول عميق في العلاقات الأسرية وفي موقع المرأة في المجتمع، حيث ارتفعت نسب تعليم النساء ومشاركتهن في سوق العمل والحياة العامة، غير أن هذه السياسات واجهت مقاومة اجتماعية وثقافية، خاصة من التيارات المحافظة التي رأت فيها خروجًا على القيم الدينية والتقاليد الاجتماعية (الشرفي، 1998: 61).

ومن ثم فإن إصلاح الأسرة والمرأة كان عامل تحديث اجتماعي من جهة، ومصدر توتر ثقافي وقيمي من جهة أخرى.

يرى الباحث أن إصلاح وضعية المرأة والأسرة شكّل قطيعة تاريخية مع البنية التقليدية، وأسهم في إدماج النساء في المجال العام، لكنه فُرض من أعلى دون توافق اجتماعي واسع، وهو ما جعل جزءًا من المجتمع ينظر إليه بوصفه اختراقًا ثقافيًا لا إصلاحًا اجتماعيًا، وأسهم لاحقًا في تغذية الخطاب المحافظ المضاد.

ثالثًا ـ إعادة تنظيم المجال الديني والعلاقة بين الدين والمجتمع:

سعت الدولة التونسية بعد الاستقلال إلى إعادة تنظيم المجال الديني بما يجعله منسجمًا مع مشروع الدولة الحديثة، فتم إخضاع المؤسسات الدينية لإشراف الدولة، وتقليص دور التعليم الديني التقليدي، وإعادة تعريف الدين بوصفه شأنًا أخلاقيًا وثقافيًا أكثر منه مجالًا سياسيًا مستقلاً (الجلاصي، 2007: 44). وقد أسهم هذا التوجه في تقليص نفوذ الفاعلين الدينيين التقليديين، لكنه في المقابل ساعد على بروز حركات إسلامية حديثة رأت في هذه السياسات إقصاءً للدين من المجال العام، وسعت إلى إعادة إدماجه سياسيًا واجتماعيًا، وهو ما مهّد لاحقًا لظهور حركة النهضة وغيرها من التيارات الإسلامية (مرزوقي، 2009: 53).

وهكذا فإن تنظيم المجال الديني في عهد أبو رقيبة مثّل محاولة لضبط الدين في إطار الدولة، لكنه في الوقت نفسه أعاد إنتاج الصراع حول موقع الدين في المجتمع والدولة.

يرى الباحث أن ضبط الدولة للمجال الديني كان محاولة لحماية السياسة من التوظيف الديني، لكنه تحوّل عمليًا إلى تدخل مباشر في تشكيل الدين نفسه، وهو ما ولّد ردود فعل معاكسة تمثلت في صعود الإسلام السياسي بوصفه احتجاجًا على احتكار

الدولة لتأويل الدين.

رابعًا ـ اللغة والهوية والتحولات الثقافية في المجتمع التونسي:

ارتبط مشـــروع بناء الدولة الحديثة في تونس بإعادة تشـــكيل الهوية الثقافية واللغوية للمجتمع، حيث ســعت الدولة إلى ترســيخ اللغة العربية بوصــفها لغة وطنية رسـمية، وفي الوقت نفسـه المحافظة على حضـور اللغة الفرنسـية في الإدارة والتعليم العالي والبحث العلمي، وقد أدى هذا الوضــع إلى نشــوء ثنائية لغوية وثقافية أثرت في أنماط التفكير والانتماء الاجتماعي، وأفرزت تمايزات جديدة داخل المجتمع بين النخب المتعلمة بالفرنسية والشرائح الشعبية الناطقة بالعربية (السميري، 2003: 26).

وقد ســـاهمت هذه الثنائية في تعقيد ســـؤال الهوية الوطنية، إذ لم تعد الهوية التونســـية تُعرَّف فقط بالانتماء العربي الإســـلامي، بل كذلك بالانفتاح على الحداثة الغربية، وهو ما خلق توترًا ثقافيًا دائمًا بين الأصـــالة والتحديث، انعكس في النقاشـــات الفكرية والأدبية والسياسية حول "من نحن؟" و"إلى أين نتجه؟" (العروي، 2004: 57).

ومن جهة أخرى، رافقت هذه التحولات الثقافية موجات من الاحتجاج الاجتماعي المرتبطة بالإقصـــاء الاجتماعي والاقتصـــادي لبعض الفئات، حيث أصـــبح الاحتجاج وســـيلة للتعبير عن رفض نماذج التحديث التي لم تُترجم دائمًا إلى تحســـين فعلي في شروط العيش، وهو ما ربط التحول الثقافي بالتحول الاجتماعي والسياسي في آن واحد (بوخبزة، 2010: 41).

يرى الباحث أن الثنائية اللغوية والثقافية التي تشكلت في تونس لم تكن مجرد ظاهرة تعليمية، بل كانت آلية لإعادة تشكيل النخب والهوية، حيث رُبطت الحداثة باللغة الفرنسية والعقلانية الغربية، في حين رُبطت الأصالة بالعربية والدين، وهو ما عمّق الانقسام الرمزي داخل المجتمع بدل تجاوزه.

أظهر هذا المبحث أن التحولات الاجتماعية في عهد أبو رقيبة كانت عميقة ومؤسسة لتغيير طويل المدى في بنية المجتمع التونسي، لا سيما في مجالات التعليم، والأسرة، والدين، والهوية الثقافية، وقد أسهمت هذه التحولات في تحديث المجتمع وإدماجه في مشروع الدولة الوطنية، لكنها في الوقت نفسه أثارت مقاومات ثقافية وقيمية، وعمّقت فجوات رمزية واجتماعية بين النخب والشرائح الشعبية، وبين أنصار التحديث وأنصار المحافظة.

ومن ثم يخلص المبحث إلى أن التحديث الاجتماعي في تونس كان ناجحًا في نتائجه المادية، لكنه محدود في بعده التوافقي، لأنه بُني على منطق الفرض من أعلى أكثر مما بُني على التفاوض الاجتماعي، وهو ما جعله مصدر تحول ومصدر توتر في آن واحد.

المبحث الثالث ـ السياسات الاقتصادية والتنموية في عهد الحبيب أبو رقيبة:

تمهيد:

لم يكن مشروع تأسيس تونس الحديثة بعد الاستقلال مشروعًا سياسيًا واجتماعيًا فقط، بل ارتكز كذلك على رؤية اقتصادية وتنموية تسعى إلى بناء اقتصاد وطني قادر على تمويل الدولة الجديدة، وتوفير فرص العمل، وتحسين الخدمات العامة، وتقليص آثار التبعية التي خلفها الاستعمار، وقد ارتبطت التنمية في التصور البورقيبي بفكرة "الدولة القائدة" التي تتدخل لتوجيه الاقتصاد وتخطيطه، باعتبار أن المجتمع الخارج من الاستعمار يحتاج إلى سلطة مركزية ترسم أولويات الاستثمار وتوزيع الموارد (الكسراوي، 2009: 73). وفي هذا الإطار، اتخذت سياسات التنمية في تونس أشكالًا متعددة: إصلاحات زراعية، بناء إدارة اقتصادية حديثة، تطوير البنية التحتية، توسيع التعليم والتكوين المهني بوصفه استثمارًا في رأس المال البشري، ثم محاولات إعادة هيكلة الاقتصاد بما يجعله أكثر قدرة على الاندماج في الأسواق، وقد رافق ذلك نقاش فكري حول معنى "الحداثة" وحدودها، لأن التنمية لم تكن مجرد أرقام ومشاريع، بل مسارًا لتغيير المجتمع وإعادة ترتيب القيم وأنماط الإنتاج والاستهلاك (خليل، 2002: 39).

يرى الباحث أن اختيار نموذج الدولة القائدة كان منطقيًا في سياق ضعف الاقتصاد ومحدودية المبادرة الخاصة بعد الاستقلال، وقد مكّن من بناء بنية تحتية أساسية وتعزيز الخدمات العامة، غير أن هذا النموذج رسّخ اعتماد الاقتصاد على الدولة وأضعف ديناميكية السوق والمبادرة الفردية، ما جعله فعالًا في مرحلة التأسيس، لكنه أقل ملاءمة في مرحلة النضج الاقتصادي.

أولًا ـ الدولة القائدة والتخطيط كمدخل للتنمية بعد الاستقلال:

تبنّت تونس بعد الاستقلال فكرة أن التنمية لا تُترك لعفوية السوق، بل تُدار بواسطة الدولة عبر التخطيط والتدخل المباشر في القطاعات الأساسية، ويُفهم هذا التوجه في ضوء طبيعة المرحلة: اقتصاد ضعيف، تفاوتات اجتماعية، بنية إنتاجية محدودة، وحاجة ملحّة لتثبيت الاستقلال بإنجازات ملموسة في حياة المواطنين، لذلك ظهرت الدولة بوصفها الفاعل الأكبر في توجيه الاستثمار وبناء البنية الأساسية وتنظيم المؤسسات (الكسراوي، 2009: 82). كما أن هذا النمط من "الدولة التنموية" ارتبط بمنطق سياسي أوسع: فالشرعية بعد الاستقلال لم تُبنَ فقط على التحرر، بل على القدرة على إنتاج التنمية وتحسين مستوى المعيشة، ومن ثمّ أصبحت المشاريع الكبرى (التعليم، الصحة، الطرق، الإدارة) جزءًا من بناء الشرعية الوطنية، بحيث تُقاس قوة الدولة بقدرتها على توفير الخدمات وتحديث المجتمع (المسيري، 2002: 117).

غير أن قيادة الدولة للتنمية حملت في داخلها تحديين: أولهما أن التخطيط قد يتحول إلى بيروقراطية تُبطئ الفاعلية وتُضعف المبادرة الخاصة، وثانيهما أن مركزية القرار الاقتصادي تُنتج تفاوتات جهوية إذا لم تُبنَ على عدالة توزيع الموارد بين الساحل والداخل، ولذلك فإن تقييم التنمية في عهد أبو رقيبة ينبغي أن يوازن بين ما حققته الدولة من بناء مؤسسات اقتصادية وتنموية، وبين ما ولدته المركزية من اختلالات ظهرت آثارها لاحقًا (سعيد، 2001: 52).

يرى الباحث أن تجربة التعاضد كانت محاولة جريئة لتحقيق عدالة اجتماعية وتنمية ريفية، لكنها افتقرت إلى المرونة والتدرج، وفُرضت إداريًا أكثر مما بُنيت على قبول اجتماعي واقتصادي، وهو ما جعلها تفشل في تحقيق أهدافها رغم نُبل مقاصدها.

ثانيًا ـ الإصلاح الزراعي وتجربة التعاضد والتعاونيات كخيار تنموي:

اتجهت تونس بعد الاستقلال إلى اعتبار القطاع الزراعي قاعدة أولى لبناء الاقتصاد الوطني، لأن الريف كان يمثل كتلة سكانية كبيرة، ولأن إرث الاستعمار خلّف اختلالًا في ملكية الأرض وتوزيع الثروة، ومن هنا ظهرت سياسات الإصلاح الزراعي ومحاولات تحديث الإنتاج وتوسيع تدخل الدولة في تنظيم الدورة الزراعية، وصولًا إلى تجربة "التعاضد" والتعاونيات بوصفها خيارًا لتحقيق التنمية السريعة وتعبئة الموارد ورفع الإنتاج (طه عبد الرحمن، 2006: 68).

وقد قامت فكرة التعاضد على تحويل جزء مهم من النشاط الاقتصادي في الريف إلى عمل جماعي منظم تحت إشراف الدولة، بهدف تجاوز ضعف الإمكانات الفردية، وتحقيق اقتصاديات الحجم، وتوجيه الإنتاج وفق أهداف وطنية، غير أن هذه التجربة واجهت تحديات عملية كبيرة؛ إذ ارتبط نجاحها بمدى قبول الفلاحين للاندماج في تنظيمات جماعية، وبكفاءة الإدارة، وبقدرة الدولة على توفير التمويل والخبرة، وهو ما جعلها تتعرض للانتقاد حين تحولت إلى عبء إداري في بعض المناطق وأثرت في الحافزية الفردية (العظمة، 1994: 44).

ومع ذلك، تظل تجربة التعاضد جزءًا من "سؤال التنمية" في تونس: هل التنمية تُبنى عبر الدولة والتخطيط والتجميع، أم عبر الاقتصاد المختلط وتحفيز المبادرة الفردية؟ وهذه المعضلة كانت حاضرة في التجربة البورقيبية التي حاولت الجمع بين الدولة القائدة وبين ضرورة الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي (حلاق، 2013: 112).

يرى الباحث أن تجربة التعاضـــد كانت محاولة جريئة لتحقيق عدالة اجتماعية وتنمية ريفية، لكنها افتقرت إلى المرونة والتدرج، وفُرضـــت إداريًا أكثر مما بُنيت على قبول اجتماعي واقتصادي، وهو ما جعلها تفشل في تحقيق أهدافها رغم نُبل مقاصدها.

ثالثًا ـ التنمية الاجتماعية كرافعة اقتصـــادية (التعليم، الصـــحة، وبناء رأس المال البشري):

لم تُفهم التنمية في تونس في عهد أبو رقيبة بوصـفها نموًا اقتصـاديًا فقط، بل بوصـفها مسـارًا لتغيير المجتمع وإنتاج "إنسـان جديد" قادر على العمل والانضـباط والمشـاركة في مشـروع الدولة، لذلك اعتُبر الاسـتثمار في التعليم والصـحة وبناء الكفاءة الإدارية جزءًا من السياسة الاقتصادية نفسها، لأن التنمية تتطلب موارد بشرية مؤهلة، وإدارة حديثة، ومجتمعًا أقل هشاشة أمام الفقر والمرض (حنفي، 1998: 57).

وقد سـاعد هذا التوجه على خلق قاعدة اجتماعية واسـعة ترى في الدولة راعيًا للتقدم الاجتماعي، وهو ما دعم شرعية الدولة الوطنية، وربط "المنجز التنموي" بالاستقلال السياسي، لكن هذا المسار كان يحمل تناقضًا أيضًا: فكلما توسعت الدولة في الالتزامات الاجتماعية، ازدادت الأعباء المالية والإدارية، وظهرت تحديات تتعلق بالكفاءة والبيروقراطية والعدالة الجهوية في توزيع ثمار التنمية بين السـاحل والداخل (Roy، 1994: 83).

ومن ثم يمكن القول إن التنمية الاجتماعية في عهد أبو رقيبة كانت عنصـر قوة في بناء تونس الحديثة، لكنها في الوقت نفسـه كشـفت حدود النموذج حين واجه الاقتصـاد ضـغوط التمويل والبطالة والفوارق الجهوية، وهي عوامل تراكمت لاحقًا وأثرت في الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

يرى الباحث أن الاستثمار في التعليم والصحة كان من أنجح جوانب السياسة التنموية، لأنه أسّـس لقاعدة بشـرية متعلمة ومؤهلة، إلا أن هذا النجاح لم يُترجم دائمًا إلى فرص عمل وتنمية اقتصـادية متوازنة، ما ولّد فجوة بين التوقعات الاجتماعية والواقع الاقتصادي.

رابعًا ـ التفاوت الجهوي وحدود النموذج التنموي للدولة بعد الاستقلال:

رغم ما حققته السياسات التنموية في تونس بعد الاستقلال من تحسين في مؤشرات التعليم والصـحة والبنية التحتية، فإنها لم تُفضِ إلى تنمية متوازنة بين مختلف الجهات، إذ ظلت المناطق الساحلية تحظى بالحصة الأكبر من الاستثمارات والخدمات، في حين بقيت الجهات الداخلية أقل استفادة من ثمار التنمية، وهو ما أسهم في إعادة إنتاج تفاوتات اجتماعية ومجالية داخل الدولة الوطنية (عبد اللطيف، 2014: 91).

وقد أدى هذا الاختلال إلى بروز أشكال من الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي، حيث تحولت البطالة والهجرة الداخلية والتفاوت في الخدمات إلى عوامل ضغط على الدولة،

ورافقت ذلك موجات من الاحتجاج الاجتماعي التي عبّرت عن عدم الرضـــا عن نمط توزيع التنمية والموارد (بوخبزة، 2010: 66).

ويكشـــف هذا الوضـــع عن أحد حدود النموذج التنموي البورقيبي، الذي ركّز على بناء دولة قوية ومؤســـســـات حديثة، لكنه لم ينجح دائمًا في تحقيق عدالة تنموية شـــاملة تدمج جميع الفئات والمناطق على قدم المســـاواة، ومن ثم فإن مســـألة التفاوت الجهوي تمثل بعدًا أساسـيًا لفهم التوترات الاجتماعية والسـياسـية اللاحقة، بما في ذلك الاحتجاجات التي شهدتها تونس قبل وبعد 2011 (العابد، 2017: 73).

يرى الباحث أن غياب العدالة الجهوية في توزيع التنمية كان من أبرز نقاط ضـعف المشروع التنموي، إذ راكم إحساسًا بالإقصـاء لدى مناطق الداخل، وأسـهم في خلق بؤر توتر اجتماعي كانت من العوامل العميقة وراء الاحتجاجات اللاحقة.

بيّن هذا المبحث أن مشـــروع التنمية في عهد أبو رقيبة كان جزءًا من بناء الدولة الوطنية، وليس مجرد سـياسـة اقتصـادية مسـتقلة، وقد نجح في بناء مؤسـسـات اقتصـــادية وخدمات اجتماعية أســاســية، لكنه فشــل في تحقيق تنمية شــاملة ومتوازنة ومستدامة، وقد أفرز هذا النموذج اقتصـادًا تابعًا للدولة، ومجتمعًا يحمل توقعات تنموية مرتفعة لا يقابلها أداء اقتصادي كافٍ، وهو ما جعل التنمية عامل شرعية في البداية، ثم عامل أزمة في المدى الطويل.

المبحث الرابع ـ أثر مشروع أبو رقيبة في تشكيل الدولة والمجتمع على المدى الطويل:

تمهيد :

لا يمكن تقييم تجربـة الحبيـب أبو رقيبـة في تـأســـيس تونس الحـديثـة فقط من خلال نتائجها المباشـــرة بعد الاســـتقلال، بل من خلال آثارها الطويلة المدى في بنية الدولة والمجتمع والعلاقة بين الســـلطة والمواطن، وفي طبيعة الصـــراعات الســـياســـية والاجتماعية التي ظهرت لاحقًا، فقد ترك المشروع البورقيبي إرثًا مركبًا جمع بين بناء دولة قوية ومؤسـسـات حديثة، وبين ترسـيخ نمط مركزي للسـلطة وإدارة المجتمع من أعلى، وهو ما انعكس لاحقًا في مســـارات الانتقال الســـياســـي والتوترات الاجتماعية (الجابري، 1991: 102).

ومن ثم فإن هذا المبحث يسعى إلى تحليل الأثر التراكمي للمشروع البورقيبي في تشكيل الدولة والمجتمع التونسيين، من حيث الاستقرار السياسي، والعلاقة بين الدولة والمجتمع، وصعود التيارات الإسلامية، وتحولات ما بعد الثورة.

أولًا ـ استمرارية الدولة المركزية وتأثيرها في مسار الانتقال السياسي:

أدّى النموذج البورقيبي في بناء دولة مركزية قوية إلى ترسيخ نمط من الحكم يقوم على تركيز القرار في السلطة التنفيذية، وإضعاف الوسائط بين الدولة والمجتمع، مثل الأحزاب والمجتمع المدني المستقل، وقد ساهم هذا الإرث في صعوبة الانتقال نحو نظام ديمقراطي تعددي بعد 2011، لأن المؤسسات لم تُبنَ تاريخيًا لاستيعاب التعدد، بل لضبطه (العروي، 2004: 88).

وقد ظهر هذا بوضوح في تعثر التجربة الديمقراطية، وتكرر الأزمات السياسية، وضعف الثقة في الأحزاب والمؤسسات، وهو ما جعل كثيرًا من المواطنين ينظرون إلى الدولة بوصفها سلطة فوق المجتمع لا تعبيرًا عنه، وهو تصوّر له جذوره في مرحلة بناء الدولة بعد الاستقلال (بشارة، 2013: 139).

يرى الباحث أن الدولة المركزية التي تأسست في عهد أبو رقيبة وفّرت الاستقرار والسيطرة الإدارية، لكنها قيّدت في المقابل تطور مؤسسات الوساطة والمساءلة، وهو ما جعل الانتقال الديمقراطي لاحقًا هشًا ومتعثّرًا، لأن المجتمع لم يُدرَّب تاريخيًا على التعدد وإدارة الاختلاف.

ثانيًا ـ صعود الإسلام السياسي كردّ فعل على مشروع التحديث:

أدّى الطابع الفوقي والمركزي لمشروع التحديث في عهد أبو رقيبة، ولا سيما فيما يتعلق بتنظيم المجال الديني وإعادة تعريف الهوية، إلى خلق فراغ رمزي وقيمي لدى قطاعات اجتماعية واسعة، ما مهّد لظهور تيارات إسلامية سعت إلى إعادة إدماج الدين في المجال العام بوصفه مصدرًا للهوية والشرعية (الخالودة، 2015: 9).

وقد مثّل الإسلام السياسي، وخاصة حركة النهضة، محاولة لإعادة التوازن بين الدولة والمجتمع عبر استعادة المرجعية الدينية في الخطاب السياسي والاجتماعي، ليس فقط بوصفها احتجاجًا على سياسات الدولة، بل بوصفها بديلًا أخلاقيًا وثقافيًا لنموذج التحديث الذي اعتُبر في نظر البعض مستلبًا للهوية (مرزوقي، 2009: 61).

ومن ثم فإن صعود الإسلام السياسي لا يمكن فهمه بمعزل عن السياق التاريخي لبناء الدولة الوطنية، بل هو في جزء منه نتاج لتوترات ذلك المشروع وحدوده، وليس مجرد ظاهرة دينية أو سياسية معزولة.

يرى الباحث أن الإسلام السياسي في تونس لم ينشأ فقط كرد فعل أيديولوجي، بل بوصفه تعبيرًا عن فراغ رمزي واجتماعي خلّفته سياسات الدولة تجاه الدين والهوية، ولذلك فإن التعامل معه أمنيًا فقط يعيد إنتاج الأزمة بدل حلها.

ثالثًا ـ الثورة وإعادة طرح سؤال الدولة والمجتمع:

شكّلت ثورة 2011 لحظة مفصلية أعادت فتح سؤال الدولة والمجتمع والشرعية في تونس، حيث انهار الإطار السلطوي القديم دون أن يُستبدل فورًا بنموذج مؤسسي مستقر، فظهرت التناقضات الكامنة في بنية الدولة والمجتمع التي تراكمت منذ الاستقلال (العابد، 2017: 94)، وقد أعادت الثورة النقاش حول طبيعة الدولة:

هل هي دولة مدنية؟ دولة دينية؟ دولة اجتماعية؟ كما أعادت طرح مسألة العدالة الاجتماعية والتنمية الجهوية والمشاركة السياسية، وهي قضايا لها جذورها في خيارات ما بعد الاستقلال، وفي الطريقة التي بُنيت بها الدولة الوطنية (مرزوق، حميد، 2015: 33).

وهكذا فإن الثورة لم تكن قطيعة تامة مع الماضي، بل لحظة كشف وإعادة مساءلة لمسار طويل من بناء الدولة والمجتمع، وهو ما يجعل دراسة دور أبو رقيبة ضرورية لفهم الحاضر السياسي والاجتماعي في تونس.

يرى الباحث أن ثورة 2011 لم تكن قطيعة مع الماضي بقدر ما كانت لحظة كشف لتناقضاته، حيث أعادت طرح أسئلة الشرعية والعدالة والمشاركة التي ظلت مؤجلة منذ الاستقلال، وهو ما يفسّر استمرار الاضطراب بعد الثورة رغم التغيرات المؤسسية.

رابعًا- المجتمع المدني والتحولات في العلاقة بين الدولة والمجتمع:

أدّت التحولات السياسية والاجتماعية التي عرفتها تونس بعد الاستقلال، ثم بعد الثورة، إلى إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع، حيث برز المجتمع المدني بوصفه فاعلًا جديدًا يسعى إلى ملء الفراغ الذي تركه تراجع الدولة المركزية، وإعادة بناء الثقة بين المواطنين والمؤسسات (عبد اللطيف، 2014: 118).

وقد أسهم هذا التحول في توسيع مجال المشاركة العامة، وفتح فضاءات جديدة للنقاش والاحتجاج والتعبير، غير أنه كشف في الوقت نفسه عن هشاشة البنية المؤسسية للمجتمع المدني، واعتماده في كثير من الأحيان على الدعم الخارجي، وضعف قدرته على التأثير في السياسات العامة بصورة مستقلة (بشارة، 2013: 155).

ومن ثم فإن صعود المجتمع المدني يمثل أحد وجوه التحول في الدولة التونسية الحديثة، إذ يعكس انتقالًا تدريجيًا من نموذج الدولة المتحكمة إلى نموذج أكثر انفتاحًا وتعددية، وإن ظل هذا الانتقال محفوفًا بالتوترات وعدم الاستقرار.

يرى الباحث أن صعود المجتمع المدني يمثّل محاولة لإعادة التوازن بين الدولة والمجتمع، لكنه لا يزال هشًّا من حيث التنظيم والاستقلالية والتأثير، ما يجعل دوره تكميليًا لا بديلًا عن إصلاح الدولة نفسها.

أظهر هذا المبحث أن الإرث البورقيبي ما زال حاضـــرًا بقوة في تشـــكيل الدولة والمجتمع في تونس، ســواء في بنية الســلطة المركزية، أو في طبيعة الصــراع حول الهوية والدين، أو في مسـار الانتقال الديمقراطي بعد الثورة، وقد أسـهم هذا الإرث في توفير استقرار مؤسسي طويل الأمد، لكنه في الوقت نفسه راكم توترات لم تجد حلولًا مؤسـسـية ناجعة، وهو ما يجعل فهم مشـروع أبو رقيبة شـرطًا ضـروريًا لفهم أزمات الحاضر وإمكانات الإصلاح المستقبلية.

الخاتمة:

سـعت هذه الدراسـة إلى تحليل دور الحبيب أبو رقيبة في تأسـيس تونس الحديثة من خلال مقاربة متعددة الأبعاد شـملت السـياسـي والاجتماعي والاقتصـادي والتنموى، وربطت بين مشـــروع ما بعد الاســـتقلال وبين التحولات طويلة المدى التي عرفها المجتمع والدولة التونسـية، وقد أظهرت الدراسـة أن مشـروع أبو رقيبة مثّل محاولة جريئة لبناء دولة وطنية حديثة ومركزية قادرة على فرض السيادة، وتحقيق الاستقرار، وإطلاق مسار تحديث شامل في مجتمع خارج من الاستعمار.

غير أن هذا المشروع حمل في داخله تناقضات بنيوية تمثلت في الجمع بين بناء دولة قوية وتقييد التعددية السياسية، وبين التحديث الاجتماعي وإثارة توترات ثقافية وقيمية، وبين التنمية الاقتصـــادية وتحقيق اختلالات جهوية واجتماعية، وقد ظلت هذه التناقضـــات كامنة إلى أن انفجرت في أشـــكال مختلفة من الاحتجاج الســـياســـي والاجتماعي، وصولًا إلى ثورة 2011 التي أعادت طرح سؤال الدولة والشرعية والهوية من جديد.

وعليه، فإن تجربة أبو رقيبة لا يمكن تقييمها في إطار ثنائية النجاح أو الفشـــل، بل بوصفها تجربة تأسيسية مركبة أسهمت في بناء الدولة التونسية الحديثة، وفي الوقت نفسه أرست أنماطًا من الحكم والتنظيم الاجتماعي أثرت في مسارات التحول اللاحقة، ولا تزال آثارها حاضرة في الواقع التونسي المعاصر.

النتائج:

1. أسهم الحبيب أبو رقيبة في ترسيخ استقلال تونس وبناء دولة وطنية مركزية قوية ذات مؤسسات حديثة.
2. ارتبط مشروع التحديث بإصلاحات اجتماعية وثقافية عميقة غيّرت بنية المجتمع لكنها أثارت أيضًا مقاومات وتوترات قيمية.
3. حققت السياسات التنموية تقدمًا في مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية، لكنها

4. لم تنجح في تحقيق تنمية متوازنة بين الجهات.
5. ساهم الطابع الفوقي والمركزي للمشروع في إضعاف التعددية السياسية وتراكم توترات اجتماعية وسياسية ظهرت لاحقًا في شكل احتجاجات وصراعات.
6. شكّلت ثورة 2011 لحظة كشف لإرث الدولة الوطنية وحدودها، وأعادت طرح سؤال الدولة والمجتمع والشرعية في تونس.\

التوصيات:

1. ضرورة الاستفادة من تجربة أبو رقيبة بوصفها تجربة تأسيسية، مع تجاوز نزعتها المركزية عبر تعزيز اللامركزية والمشاركة السياسية.
2. إعادة النظر في السياسات التنموية بما يحقق عدالة جهوية واجتماعية أكبر ويقلص الفوارق بين الساحل والداخل.
3. تعزيز دور المجتمع المدني والمؤسسات الوسيطة بوصفها آليات لربط الدولة بالمجتمع وتخفيف التوترات الاجتماعية.
4. العمل على بناء نموذج توافقي يوازن بين متطلبات الحداثة واحترام الخصوصيات الثقافية والدينية للمجتمع التونسي.
5. تشجيع المزيد من الدراسات المقارنة حول تجارب بناء الدولة في العالم العربي لاستخلاص دروس مشتركة تفيد في مسارات الإصلاح المستقبلية.

بيان تضارب المصالح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

المصادر والمراجع:

أولًا - الكتب العربية:

- الكسراوي، هشام، الدولة والمجتمع في تونس الحديثة، تونس: دار الجنوب، 2009.
- النويري، محمد، الشرعية السياسية في الفكر العربي المعاصر، بيروت: دار الطليعة، 2011.
- رجب، عبد القادر، العلمانية في العالم العربي، القاهرة: دار الفكر، 2010.
- العابد، حسين، الإسلاميون والتحول الديمقراطي، الرباط: أفريقيا الشرق، 2017.
- عبد اللطيف، عبد الله، الديمقراطية في المجتمعات العربية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث، 2014.
- الشرفي، عبد المجيد، الإسلام والحداثة، تونس: دار الجنوب للنشر، 2001.
- الحبيب، أحمد، التحولات الاجتماعية في تونس بعد الاستقلال، تونس: دار محمد علي، 2004.
- بن سلامة، عبد السلام، الزيتونة والتحولات الدينية في تونس، تونس: دار سراس، 1996.
- الجلاصي، عبد اللطيف، الدين والمجتمع في تونس المعاصرة، تونس: دار الجنوب، 2007.
- السميري، عبد الكريم، اللغة والهوية في تونس الحديثة، تونس: دار محمد علي، 2003.

- بوخبزة، محمد، الدين والاحتجاج الاجتماعي في العالم العربي، الرباط: أفريقيا الشرق، 2010.
- مرزوقي، منصف، الإسلاميون والسلطة في تونس، تونس: دار الجنوب، 2009.
- الهرماسي، محمد، الدولة والمجتمع في تونس المعاصرة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
- بلخوجة، الطاهر، الحبيب بورقيبة: سيرة زعيم – شهادة على عصر، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 1999.
- الشرفي، عبد المجيد، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، تونس: دار الجنوب للنشر، 1998.
- العروي، عبد الله، السنة والإصلاح، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2004.
- رمضان، عبد الوهاب، السياسة الخارجية التونسية بعد الاستقلال، تونس: دار سراس، 2005.
- الجابري، محمد عابد، الدولة في الفكر العربي المعاصر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.
- العروي، عبد الله، مفهوم الدولة، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1996.
- بشارة، عزمي، الدين والعلمانية في سياق تاريخي، بيروت: المركز العربي للأبحاث، 2013.
- حنفي، حسن، الدين والثورة في مصر، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998.
- طه عبد الرحمن، روح الحداثة، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2006.
- العظمة، عزيز، العلمانية من منظور مختلف، بيروت: دار الطليعة، 1994.
- المسيري، عبد الوهاب، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، القاهرة: دار الشروق، 2002.
- حلاق، وائل، الدولة المستحيلة، ترجمة أحمد موصللي، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث، 2013.
- خليل، أحمد، الحداثة في الفكر العربي المعاصر، القاهرة: دار الفكر العربي، 2002.

ثانيًا: الدراسات ضمن كتب جماعية

- الخالودة، صالح عبد الرازق فلاح، الإسلام السياسي: مقاربة نظرية–مفاهيمية، ضمن :إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي: دول المغرب العربي نموذجًا، الجزائر، 2015.
- مرزوق، عنترة بن؛ حميد، عبد المؤمن سي، الدولة المدنية في أجندة الحركات الإسلامية بين تعقيدات الفكر وتحديات الممارسة، ضمن: المرجع نفسه، 2015.
- ثمثة، بدره، الإسلام السياسي والسلفية: القيمة النظرية والخلفية الإيديولوجية، ضمن: المرجع نفسه، 2015.
- مزياني، صبرينة؛ نور اليدى، الفاتحة، الدولة الإسلامية: وجوه العلاقة بين الإسلام والدولة – دراسة في الظاهرة والمفهوم، ضمن: المرجع نفسه، 2015.
- مجموعة مؤلفين، إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي: دول المغرب العربي نموذجًا، الجزائر، 2015.

ثالثًا: المقالات العلمية المحكمة

- براكني، عبد الباقي؛ شلالي، عبد الوهاب، التوجهات الفكرية والإيديولوجية للحبيب بورقيبة وأثرها في بناء الدولة التونسية الحديثة، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 7، العدد 2، 2020.

رابعًا: المراجع الأجنبية

- Roy, Olivier، The Failure of Political Islam، Cambridge, MA: Harvard University Press, 1994.